The Problem of Abridgments in Sahih al-Bukhari: A critical Methodological Study

Dr. Maessa A. Rawabdeh[(1)*]

Received: 20/12/2022 Accepted: 27/02/2023 published: 10/03/2024

Abstract

This study aims to shed light on a methodological issue at its core, and scientific in its findings, namely the abridgment of the book: "Sahih al-Bukhari". The study revealed the reality of the problematic nature of the abridgments of the comprehensive Sahih collection, with these problems ranging from methodological to scientific. It presented the reasons that led to these problems, notably the lack of a comprehensive view of the book, and the reduction of the structural unity upon which "Sahih al-Bukhari" is based. This demonstrated the strength of the structure of the book "Sahih" and the extent of cohesion among its elements, and their interconnection. It also highlighted the most prominent problems resulting from the abridgment of "Sahih al-Bukhari", including the loss of critical and jurisprudential purposes, followed by the deletion of chains of narration, biographies, and historical accounts.

Keywords: Problematic Nature, Abridgments, Sahih, Al-Bukhari, Critical Methodology.

إشكاليـــة مختصـــرات صحيـــح البخـــاري: دراسة منهجية نقدية

د. ميساء علي روابـدة

ملخص

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على قضية منهجية في أصلها، وعلمية في نتائجها، ألا وهي اختصار كتاب: "صحيح البخاري"؛ حيث بينت الدراسة حقيقة وجود إشكالية في مختصرات الجامع الصحيح، وتنوعت هذه الإشكالات بين إشكالات منهجية، وأخرى علمية.

وعرضت للأسباب التي أدت إلى وقوع الإشكالات، وكان من أهمها: غياب النظرة الكلية للكتاب، والتقليل من الوحدة النسقية التي قام عليها "صحيح البخاري"، وأظهرت بذلك قوة بناء كتاب "الصحيح" ومدى تماسك عناصره، وارتباط بعضها ببعض.

كما كشفت عن أبرز الإشكالات التي نتجت عن اختصار "صحيح البخاري"، وكان من أظهرها هدر المقاصد النقدية والفقهية، وما تبعه من حذف الأسانيد، والتراجم، والآثار.

الكلمات المفتاحية: إشكالية، مختصرات، صحيح، البخاري، منهجية نقدية.

(1) Associate Professor, Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University, Jordan.

* ***Corresponding Author:*** misar1973@bau.edu.jo

DOI: https://doi.org/10.59759/jjis.v20i1.380

المقدمة:

يكتسب البحث –أياً كان موضوعه– ميزة إضافية إذا ما تمت دراسته من زاوية "الإشكالية"؛ لأنه في هذه الحال يتجاوز مرحلة النظر في البُنَى السطحية إلى الغوص في البُنَى العميقة، والولوج في قضاياها المعقدة! وهذا النوع من البحث يكشف –كثيراً– عن الجوانب الحقيقية للمسألة المراد دراستها، وهكذا الشأن في دراسة "مختصرات الجامع الصحيح للبخاري"، فإن الانطلاق في دراستها من زاوية "الإشكالية" على مختلف المستويات: سواء الإشكالات المنهجية، أو العلمية، أو الفنية... حقيقٌ بأن يوقفنا على قضايا وحيثيات قلَّ التنبهُ لها لو لم تدرس من هذه الزاوية، كما أن دراستها من زاوية "الإشكالية" خليقٌ به أن يحقق معاني التجرد والموضوعية في البحث العلمي، وإذا ما انضم لهذا النوع من الدراسة استخدام نهج "المقاربة" كان ذلك حريٌ أن يوقفَ القارئَ على مجموعة من التساؤلات تُكَوِّن بمجموعها مشكلة الدراسة؛ ولذلك يمكن أن نضع سؤالاً عريضاً ننطلق من خلاله إلى أسئلة الدراسة: والسؤال هو: هل ثمة إشكاليةٌ في الكتب التي اختصرت صحيحَ البخاري؟

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن السؤال السابق الذي يتفرع عنه عدة أسئلة، وهي:

١. ما حقيقة وجود إشكالية في مختصرات صحيح البخاري؟
٢. ما الأسباب التي قادت إلى هذه الإشكالية؟
٣. ما طبيعة الإشكالات التي ترتبت على اختصار صحيح البخاري؟

أهمية الدراسة:

١- تبين الخلل المنهجي والعلمي الذي وقع في الكتب التي اختصرت صحيح البخاري.
٢- تبين مدى دقة الإمام البخاري في بناء كتابه "الجامع الصحيح"، وتستظهر –في الوقت ذاته– درايتَه التامة في تقسيمات الكتاب وترتيبه وتنظيمه؛ من حيث إيراد الكتب، وصوغ التراجم، والاستشهاد بالآثار، وترتيب الأحاديث، وذكر المتابعات، والتعريف بالرواة...

أهداف الدراسة:

١- بيان حقيقة وجود إشكالية في مختصرات صحيح البخاري.
٢- بيان الأسباب التي قادت إلى هذه الإشكالية.
٣- بيان طبيعة الإشكالات التي ترتبت على اختصار صحيح البخاري.

الدراسات السابقة:

- "**مناهج العلماء في اختصار الكتب المسندة صحيح البخاري أنموذجاً**"، للدكتور علي أبو الفتح حمزة، بحثٌ مقدم للمؤتمر السنوي العالمي، معهد دراسات الحديث الشريف، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية– ماليزيا، ٢٠ نوفمبر،٢٠١٩م؛ حيث ذكر عددًا من مختصرات صحيح البخاري، وذكر مع كل مختصر اسمَ المختصر، ومنهجه، وميزته... فالدراسة وصفية أكثر منها نقدية أو تحليلية، وأما هذه الدراسة فإنها تتناول مشكلات المختصرات والأسباب التي قادت إلى ذلك واستجلاء الآثار السلبية لها؛ بحيث تتجاوز مرحلة الوصف إلى زوايا النقد والتحليل وصولاً إلى تقييم واقعي لتلك المختصرات.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين:

أولاً: المنهج الاستقرائي: استقراء الكتب التي اختصرت صحيح البخاري؛ لجمع المادة العلمية.

ثانيًا: المنهج التحليلي والنقدي: ويظهر من خلال دراسة مناهج المؤلفين في اختصار صحيح البخاري، وبيان الإشكاليات في تلك المختصرات، ونقدها.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي على مقدمة وتمهيد، ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها، مشكلة الدراسة وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة، والمباحث.

التمهيد. ويتضمن:

أولاً: اختصار الكتاب بين المجيزين والمانعين.

ثانيًا: مختصرات صحيح البخاري.

المبحث الأول: مقاربة منهجيّة في أسباب إشكالية مختصرات صحيح البخاري.

المطلب الأول: مخالفة الوضع الأول للكتاب.

المطلب الثاني: حذف الأسانيد والتراجم.

المطلب الثالث: تغيير ترتيب الكتاب.

والمبحث الثاني: مقاربة نقدية في نتائج إشكالية مختصرات صحيح البخاري.

المطلب الأول: هدم الوحدة النسقية للكتاب.

المطلب الثاني: تضييع المقاصد النقدية، الجوانب الفقهية.

المطلب الثالث: التلفيق بين المتون.

والخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

تمهيد:

أولاً: اختصار الكتاب بين المجيزين والمانعين.

يُعد اختصار الكتب مسألة جدلية تختلف فيها آراء العلماء ووجهات نظرهم قبولًا ورفضًا بناءً على المسوغات التي يتبناها كل فريق لدعم قوله وتأييد مذهبه. ففي الوقت الذي يرى فيه فريقٌ من العلماء أنّ في اختصار الكتاب تعديًّا ظاهرًا على الكتاب الأصل، وإفقادًا كبيرًا لخصائصه ومميزاته، وإضعافًا لقيمته ومكانته، وإخراجًا له عن مساره الموضوع له... وبالتالي إفساده وتلفه وذهاب ثمرته. يرى فريقٌ آخر أن الاختصار مقصدٌ من مقاصد التأليف، ومطلبٌ من مطالب التصنيف التي تواطأ العلماء على اعتبارها والعمل بها قديمًا وحديثًا.

وقد نصر الرأي الأول ياقوتٌ الحمويُ فَنَعَى على مَنْ يختصر كتابه بل دعا عليه! فقال: "ولقد التَمَس مني الطلاب اختصار هذا الكتاب مرارًا، فأبيتُ ولم أجد لي على قصر هممهم أولياء ولا أنصارًا، فما انقدت لهم ولا ارعويت، ولي على ناقل هذا الكتاب والمستفيد منه ألا يضيع نصبي، ونصب نفسي له ولا تعبي بتبديد ما جمعت، وتشتيت ما لفقت، وتفريق ملتئم محاسنه، ونفي كل عِلْقٍ نفيس عن معادنه ومكامنه، باقتضابه واختصاره، وتعطيل جيده من حليه وأنواره، وغصبه إعلان فضله وأسراره، فرُبَّ راغبٍ عن كلمةٍ غيرُه متهالك عليها، وزاهدٍ في نكتةٍ غيره مشغوف بها، ينضي الركاب إليها...، ثم اعلَمْ أن المختصر لكتابٍ كمن أقدم على خَلْقٍ سويٍّ فقطع أطرافه فتركه أشل اليدين، أبتر الرِّجْلين، أعمى العينين، أصلم الأذنين، أو كمن سلب امرأة حلْيَها، فتركها عاطلًا، أو كالذي سلَب الكَمِيَّ سلاحه فتركه أعزل راجلًا"(١).

وحكى هو نفسه هذا المذهب عن أبي عمروٍ الجاحظ فقال: "وقد حُكي عن الجاحظ أنه صنف كتابًا وبوبه أبوابًا، فأخذه بعض أهل عصره، فحذف منه أشياء، وجعله أشلاء، فأحضره وقال له: يا هذا، إن هذا المصنَّف كالمصور، وإني قد صورت في تصنيفي صورةً كانت لها عينان فعورتهما، أعمى الله عينيك، وكان لها أذنان فصلمتهما، صلم الله أذنيك، وكان لها يدان فقطعتهما، قطع الله يديك، حتى عد أعضاء الصورة، فاعتذر إليه الرجل بجهله هذا المقدار، وتاب إليه عن العودة إلى مثله"(٢).

وفي مقابل هذا الرأي ذهب أكثر العلماء إلى القول بجواز الاختصار، وذكروا لذلك أدلةً وحججًا وبراهينَ، ليست الدراسة محلاً لها. وبين هذا القول وذاك تبقى مسألة "الاختصار" مسألة جدلية تتجاذبها اجتهاداتٌ وأنظارٌ وآراء بحسب ما يظهر من ثمرات ونتائج تترتب على اختصار الكتاب، وهذه الجدلية تدل في أقل أحوالها على وجود "إشكالية" على مستوى التأليف المنهجي للكتاب، وما دام أن الإشكال حاصل وغير حاصر في كل كتاب واقع فيه الاختصار فلا بد –والحال هذه– من استخدام مقاربة منهجية نحاول فيها الخلوص إلى أسباب وقوع الإشكال في مختصرات الجامع الصحيح.

وهذه المقاربة المنهجية من شأنها أن توسع دائرة البحث بحيث تستدعي كل ما له أدنى تعلق لوقوع الإشكال أو التوطئة له، ولعل هذا الأمر يشر من طرف بعيد على أن الإشكال –الحاصل في المختصرات– قد يكون شديد الخفاء، بعيدَ المنزع... وهذا الأمر –أيضًا– يقودنا إلى مقاربة أخرى على مستوى النقد نحاول فيها استظهار الآثار السلبية المتمحضة عن الاختصار، وبإعمال هذه المقاربة –نهجًا ونقدًا– نستطيع أن نكشف ما يعتور "مختصرات الجامع الصحيح" من قضايا علمية ومنهجية.

ثانيًا: مختصرات صحيح البخاري.

من المعروف العناية الواسعة بـ"صحيح البخاري" في كثير من جوانبه ومنها اختصاره؛ حيث أُلِّف في اختصاره عدد من الكتب، اتخذ فيها مؤلفوها مناهج وطرائق كلٌ حسب الغاية التي يريد تحقيقها من مختصره. ومع تنوع مختصرات صحيح البخاري إلا أن جميع المختصرات اتفقت على صعوبة اختصاره؛ بسبب ما انفرد به هذا الكتاب من مزايا وخصائص عن بقية كتب السنة. ولـ"صحيح البخاري" مختصرات عدة أشار إلى طائفة منها حاجي خليفة خلال ذكر شروحه"[٣]، ومن أهمها ما يأتي:

١) المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، للمهلب بن أبي صفرة (ت٤٣٥هـ):

يتضح منهج المؤلف كما أشار إلى ذلك محقق الكتاب: "بإسقاط المكرر باعتماد موضع واحد يذكر فيه طرق الحديث الواردة في الصحيح فيسوق الأسانيد، ثم يتبع بالمتون، فيأتي بأكمل المتون وأشمل الألفاظ. ويذكر الحديث في الباب الذي هو أولى به، وأجدر أن يحتوي عليه. ويسوق لفظ راو ينص عليه، ثم يبين ما زاده كل راو ساق إسناده أول الحديث، ولذلك فإنه لا يأتي إلا بالأسانيد التي احتوت متونها على ألفاظ زائدة للمتن الكامل الذي اختاره. وإذا روى راو حديثا عن شيخين ثقتين أن يبين لفظ هذا من هذا. وبعد ذكر الحديث كاملا يتبع بتخريج الحديث في أبوابه التي ذكره البخاري فيها. ولم يكرر الأبواب المكررة الواردة في كتب مختلفة"[٤].

٢) اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، لأبي العباس القرطبي (ت٦٥٦هـ):

يمتاز هذا المختصر بأمور منها: "حذف الأسانيد، وحذف المكرر ما أمكنه ذلك فالقرطبي يختار من هذه الروايات أشملها، ويذكرها فيما هو لائق بها من الأبواب، والجمع بين الحديث وشاهده، وإحالة أحدهما على الآخر. وهو في اختصاره يضع في اعتباره الأحكام التي تضمنتها أحاديث صحيح البخاري. أما ما لا يفيد في ذلك فإنه يتركه. ولا يلتزم بترتيب البخاري للأحاديث بل يقدم ويؤخر، تبعا لما تدل عليه الترجمة التي وضعها"[٥].

٣) مختصر جمع النهاية في بدء الخير والغاية" لابن أبي جمرة (ت٦٧٥هـ):

اختصر صحيح البخاري كله إلى ثلاثمائة حديث كما ذكر ذلك في مقدمته «فرأيت أن أخذ من أصح كتبه كتابا أختصر منه أحاديث بحسب الحاجة إليها"[٦]، يكتفي بذكر راوي الحديث من الإسناد مع حذف المكررات ويضم الأحاديث المقطعة بعضها مع بعض[٧].

٤) التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، لأحمد بن أحمد الزبيدي (ت٨٩٣هـ):

اختصره إلى أقل من ربع حجمه، فحذف الأحاديث المكررة والأسانيد والمعلقات والموقوفات عن الصحابة والمقطوعات من أقوال من بعدهم، واقتصر على الأصول المرفوعة فقط كما نص على ذلك في كتابه"[٨].

٥) مختصر صحيح الإمام البخاري، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ):

يتلخص منهج الشيخ الألباني في: حذف أسانيد أحاديثه كلها، بحيث لا يبقي منها إلا اسم الصحابي راوي الحديث، ويحذف المكررات من المتون، ويجمع الزوائد إليها من الروايات المحذوفة، ويضع كل زيادة منها في مكان غير مكانها الأصلي.

٦) مختصر صحيح البخاري، للشيخ سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري:

منهجُه في المُختصر كما يلي: "حذف الأسانيد وآثار التابعين لعدم الاحتجاج بها، والمُعلَّقات لأنها ليست على شرط البخاري في الصحيح، جمع أطراف الحديث في الموطن الأول من المواطن التي وردَ فيها الحديث، أشار للروايات الواردة المُتخالفة في الحاشِية، ذكرَ جميع تبويبات البخاري على الحديثِ في جميع مواطنه وجعلها في الهامِش، شرحَ بعضَ الألفاظ الغريبة"[٩].

المبحث الأول:
مقاربة منهجية في أسباب إشكالية مختصرات صحيح البخاري.

إن التصدي لدراسة مسألة ما تتعلق "بصحيح البخاري" كدراسة الكتب التي اختصرته مثلًا توجب على الدارس لها –ضرورةً– أن يكون على دراية واسعة بالمعارف الحديثية على وجه العموم، والمعارف الحديثية الخاصة بصحيح البخاري على وجه الخصوص؛ لأن هذا الكتاب تحكمه أسسٌ، ونظمٌ، ونظريات، وقضايا نقديةٌ، ومسائلُ فقهيةٌ، ومسالكُ منهجيةٌ لا يمكن التعامل مع الكتاب إلا من طريقها، ولا يمكن فهمه إلا من خلالها؛ إذ بها تظهر قيمة الكتاب، وباستكمالها ولَمِّ شملها تبرز مكانته، وبالقدر الذي تُنتقص منه تلك الأسس والنظم، ويقصر الفهمُ عن إدراكها أو إدراك بعضِها، ويقتطع دون بلوغها والإحاطة بها يقع الخلل، ويحصل الزلل، ويحدث الإشكال؛ ولذلك كان من الواجب "منهجيًا" البحث في الأسباب التي قادت إلى وقوع إشكالية في مختصرات الجامع الصحيح؛ لأنها هي العتبات الأولى التي تكشف عن مقدمات الخطأ، ومداخل الغلط، وهي ما يأتي في المطالب بعدُ:

المطلب الأول: مخالفة الوضع الأول للكتاب.

إن الإقدام على اختصار "الجامع الصحيح" نقضٌ لركن رئيس من أركان تأليف الكتاب، وإحداث شرخ في الأساس الذي بُني الكتاب عليه؛ لأن البخاري نفسه أول ما ابتدأ تصنيفه لهذا الكتاب صنفه على أساس "الاختصار والانتقاء"، فكان شديد الاختصار؛ إذ أعرض عن عشرات المئات من الأحاديث، وعشرات التراجم، بل أعرض عن أبواب كاملة لم يثبت عنده فيها حديث.

وكان الإمام مع ذلك دقيق الانتقاء للأحاديث التي أودعها في "الجامع"؛ حيث اقتصر على أجود الأحاديث وأقواها وأنظفها إسنادًا، وترك كثيرًا مما حفظه وكتبه وتحمله إعمالاً لمبدأ الانتقاء الذي يعني –عمليا– استخلاص أفضل الشيء

وأنقاه، وهذا المبدأ يقود باللزوم إلى اختصار كثير من الأحاديث التي دونها البخاري وأخذها عن شيوخه، بمعنى: أن فكرة الكتاب في أساسها قائمة على استخراج أنقى روايات الباب، وأنقى مرويات الراوي، وأنقى روايات أهل البلد. وهذا التوقي في انتخاب الأحاديث، والتشدد في اختبارها، ثم التدقيق في اختيارها، والتقلل منها قاد باللزوم إلى إعمال مبدأ الاختصار.

وقد روى الخطيب البغدادي بإسناده إلى البخاري أنه قال: "صنفت كتابي الصحاح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"، وقال البخاريُّ: "ما أدخلتُ في كتابي "الجامع" إلَّا ما صحَّ، وتركتُ مِن الصَّحيح حتَّى لا يطول"، وقال مرةً: "لم أخرِّج في هذا الكتاب إلَّا صحيحًا، وما تركتُ من الصَّحيح أكثر"[١٠].

وهذه النصوص ناطقة لفظًا ومعنىً بأن البخاري اختصر "الجامع الصحيح" من ألوف الأحاديث إلى أن بلغ بها معشار العشر، فكتابه أصلاً مختصرٌ من آلاف الصحف والأصناف والكراريس؛ فكيف يأتي بعد ذلك من يقوم باختصاره! فلا شك أنه سيفقده كثيرًا من أسراره ومعانيه ومراداته، وسيبدد عددًا من خصائصه وصفاته ومقاصده[١١]؛ لأن فكرة تأليف كتاب "الجامع الصحيح" تقوم أصلاً على "الاختصار" المنهجي المنظم، و"الانتقاء" العلمي المُحْكَم القائم على التوأمة المنهجية بين عناصر الكتاب ومكوناته، هذا الأصل واضح من عنوانه، فاسم الكتاب: "الجامع الصحيح المسند **المختصر**" فهو من أولِ وضعِهِ مختصرٌ اختصارًا يليق بفكرته الأساسية؛ لذلك كان اختصاره إخلالاً بوضعه الأول الذي ارتضاه صاحبه؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به كما يقول ابن جني[١٢]، ولذا لو عُقدت مقارنةٌ بين مختصر "التجريد الصريح للعلامة الزبيدي مع أصله "الجامع الصحيح" "يكاد يكون لا قيمة له بالنسبة للأصل، ففي كتاب" "الرقاق" مثلاً أورد البخاري مائتي حديث، وما يقرب من مائة وخمسين ترجمة بآثار الصحابة والتابعين، مع التكرار مع الأسانيد، مع الدرر التي أوردها الإمام في هذا الكتاب، وبرع فيه براعة فائقة، في حين كان مختصر الزبيدي لا يحوي منها إلا سبعة أو ثمانية، دون أسانيد، ودون تراجم، ودون شيء، ما فائدة هذا؟ أي فائدة في هذا الكتاب بالنسبة لأصله؟ كيف يستفيد طالب العلم من هذا القدر الذي هو سبعة أحاديث في كتاب من أهم الكتب وفيه أكثر من مائتي حديث في الأصل والبخاري يترجم بكلام من أنفس ما يقال في هذه المناسبات؟! لا نقول: إن المُختصِر حذفها، وإنما اقتصر عليها في مواضع متقدمة، وتراجم البخاري على هذه الأحاديث في هذا الكتاب وتنبيهاته عليها التي لا يلتفت إليها المختصِر، لا شك أنه يحرم طالب العلم من فائدة عظمى ويقطع عليه السبيل من تمام الفائدة من هذا الكتاب العظيم"[١٣]، وكذلك الأمر في "مختصر صحيح البخاري للألباني؛ حيث اختصره فحذف منه الأسانيد والمكررات من المتون فقط، وجمع الزوائد، فجاء الكتاب في [٢٧٥٢] حديث من أصل [٧٥٦٣] حديث"[١٤].

المطلب الثاني: حذف الأسانيد والتراجم.

تُشَكِّل الأسانيد وطرق الرواية العمود الفقري لصحيح البخاري، بل تشكل حجر الأساس لعلم الحديث عموماً، وهي أصل علم الرواية ومادته، وكان تمايز العلماء –قديمًا– مبنيًّا على مدى معرفة المحدث طرقَ الحديث، وسلاسل الرواة، وسياق الأسانيد... وقد أظهر الإمام البخاري في سَوق الأسانيد وإيراد الطرق براعةً وتفننًا وحرفيةً وإتقانًا... قلَّ مؤلفٌ بلغ ما بلغ به الإمام.

فتكرار الأسانيد، وذكر المتابعات، والانتقال من السند العالي إلى النازل والعكس، وتقديم أسانيد بلد على آخر، وتقديم طريق على أخرى، والرواية عن شيخ والإعراض عن شيخ آخر، وتعليق الأحاديث، والجمع بين الشيوخ، والعطف بين الرواة، والتحويل... كل هذه الأساليب وغيرها من فنون إيراد الأسانيد وطرائق سَوْقِها إنما أرادها الإمام وقصدَها وحَرَصَ على الإتيان بها، وكرر استخدامها مراتٍ ومرات، يفعل ذلك كله لتحقيق أغراض نقدية وفقهية ومنهجية زيَّن كتابه بها، وأعلا مكانته من خلالها.

ولذلك كان إغفالُ أسانيد الأحاديث والاكتفاء بالصحابي، أو حذف ما تكرر منها، أو الاستغناء بسند واحد دون بقية الأسانيد، أو القنوع بمتابعة دون البقية؛ لغرض الاختصار ما هو إلا تضييعٌ للمقاصد النقدية، وتفويت للفوائد الفقهية، وإهدار للقيمة العلمية التي تضمنتها تلك الأسانيد، وتفريط في الجهد الكبير الذي بذله الإمام البخاري.

فمن الأغراض التي يقصدها البخاي من إيراد المتابعات، ولا تجد لها أثرًا في "المختصرات" كما في "مختصر الزبيدي"، بيان خطأ أحد الرواة أو وهمه، فإن هذا الغرض لا يمكن أن تظفر به في أي مختصر، ومثال على ذلك: ما رواه البخاري من حديث أبي إسحاق الشيباني، عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت: "كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَاشِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَّزِرَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا، قَالَتْ: وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ" تَابَعَهُ خَالِدٌ، وَجَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ[١٥].

قال ابن رجب: "وإنما ذكر البخاري المتابعة على هَذا الإسناد؛ لأن مِن أصحاب الشيباني مِن رواه عَنهُ، عَن عبد الله بن شداد، عَن عائشة. وليس بصحيح؛ فإن الشيباني عنده لهذا الحديث إسنادان عَن عائشة وميمونة: فحديث عائشة: رواه عَن عبد الرحمن بن الأسود، عَن أبيه، عَن عائشة. وحديث ميمونة: رواه عَن عبد الله بنِ شداد، عَن ميمونة. فَمِن رواه: عَن الشيباني، عَن عبد الله بنِ شداد، عَن عائشة، فَقد وهم فهذا حديث عائشة"[١٦]، فهذه الفائدة الإسنادية لا تظهر في المختصر.

ومنها: ترجيح الوصل على الإرسال، ومثاله: ما رواه البخاري من حديث الأوزاعي قال حدثني يحيى ابن أبي كثير، عن عبدالله ابن أبي قتادة الأنصاري، عن أبيه قال: قال رسولُ الله ﷺ: إني لأقوم إلى الصَّلاة وأنا أُريد أن أُطوّل فيها، فأسمع بكاء الصَّبي؛ فأتجوّز في صلاتي كراهية أن أشقَّ على أُمِّه"، **تابعه بشر بن بكر وابن المبارك وبقية عن الأوزاعي**[١٧].

قال ابن حجر: "قوله: (تابعه بشر بن بكر) هي موصولة عند المؤلف في "باب خروج النساء إلى المساجد" قبيل كتاب الجمعة، ومتابعة ابن المبارك وصلها النسائي، ومتابعة بقية وهو ابن الوليد لم أقف عليها"[١٨].

ولا جرم أن "مختصرات صحيح البخاري" لم تراعِ البُعْد المنهجي أو العلمي المتَّبع عند نقاد الحديث، وإنما اختزلوا الأمر في حذف الأسانيد، وإهمال عدد من الطرق، واقتصروا على ذكر الصحابي، فأضحى الاختصار عبارة عن حذفٍ وتركٍ وإهمالٍ وانتقاءِ إسناد وإغفال إسناد، والاكتفاء بما يُظْهِرُ أن الحديث مسنَدٌ.

وغير خاف أن للاختصار عند المحدثين ضوابط وأصولا تضبط عملية الاختصار؛ بحيث تؤدي المقصود ولا تُخِل بالأصل، ومعلوم أيضًا أن وراء كل إسناد كرره البخاري، أو لم يكرره مقصدٌ وغرض يعرف إذ ما تمت دراسته دراسة معمقة؛ ولذا فإن الاختصار المنهجي والعلمي عند المحدثين في الطرق والأسانيد يقوم على الجمع بين الرواة

والقرن بينهم، أو العطف فيما بينهما واستخدام التحويل؛ ولذلك كان الإقدام على اختصار الأسانيد، وحذفها، والتصرف بالتراجم وطمسها هدمٌ لأساس متين من أسس بناء "الجامع الصحيح"، وخلق لإشكال يستحيل معه حفظ المقاصد التي أودعها البخاري في كتابه.

وأما التراجم والتبويبات[١٩] في "الجامع الصحيح" فلا تقل أهمية عن الأسانيد، من حيث بناؤها وصياغتها، وقد لفت النظرَ إلى هذا المعنى الإمامُ النووي، فقال: "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها... وإنما يفعل هذا؛ لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها"[٢٠]، وعلى هذا فإن عناية الإمام بوضع التراجم وسَوْقِهَا والتفنن في صياغتها والتعبير عنها ركن أساسي في تكوين الكتاب وتصنيفه ساير انتقاء الأحاديث الصحيحة حذو القذة بالقذة. حتى غدت تبويباته مصدرًا يُسْتَنَدُ إليه في تقرير الأحكام الفقهية، وحتى أصبحت علامةً بارزة على الجانب الفقهي "للجامع الصحيح".

وقد كانت لتبويبات البخاري مرتبةٌ رفيعةٌ لم تبلغ شأوَها تبويباتُ أحدٍ من العلماء الذين ترجموا لأحاديث كتبهم، استوى في ذلك سابقهم ولاحقهم!؛ لما احتوتها من المعاني الجليلة، والحكم البديعة، والمقاصد الرفيعة... ولذا فليس مقبولاً أن يعمد إلى بعض التراجم ثم يصار إلى حذفها كما فعل **ابن أبي جمرة**؛ حيث قال في مقدمة كتابه: "أختصر منه أحاديث بحسب الحاجة إليها، وأختصر أسانيدها ما عدا راوي الحديث... فإذا هي ثَلاثمائة حديث... ولم أفرِّق بينها بتبويب"[٢١]، وليس مقبولاً أن يتصرف فيها كما فعل **الزبيدي**؛ حيث تصرف بتراجم الكتاب فذكر بعضا وأعرض عن بعض.

وأكثر من ذلك ما قام به **القرطبي** في مختصره على البخاري يجمع بين الحديث وشاهده، ويحيل أحدهما على الآخر، ويذكر من الحديث ما يناسب الباب فقط، وأما ما لا يفيد فيه –من وجهة نظره– فإنه يتركه، كتركه لحديث ابن عمر الطويل في تعيين الأماكن التي صلى فيها رسول اللَّه –صلى اللَّه عليه وسلم–[٢٢]؛ حيث اكتفى بالرواية الأولى التي أشارت إلى الأماكن ولم يأت بالرواية التي ذكرت فيها تلك الأماكن، ثم قال: "تركت الحديث الطويل في تعيين تلك الأمكنة، إذ يعسر حفظه، مع أنه ليس فيه حكم مهم"[٢٣]. ولكي يتحقق له هذا الأمر يقوم بحذف الأسانيد، وحذف الأحاديث المكررة ما أمكنه ذلك، بالإضافة إلى التصرف الكبير بتراجم الأبواب؛ من حيث حذفها، أو دمجها في تراجم أخرى، أو إعادة صياغتها.

المطلب الثالث: تغيير ترتيب الكتاب.

إن إجراء عملية "الاختصار" لأي كتاب يستلزم بالضرورة حدوث هيئة جديدة للأصل تخالف وضعه الأول؛ بحيث يُغَيَّر ترتيب الكتاب وترتيب أبوابه، وأحاديث، وآثاره... من نسق إلى نسق غير مألوف، ووضع غير منسجم، وهذه الهيئة الجديدة – الغريبة عن صفته الأولى– تفقده كثيرًا من أغراضه، ومعانيه، ومراداته.

وهذا –وللأسف– الحاصل في مختصرات صحيح البخاري؛ فإن واحدًا منها لا يخلو من تغيير الوضع الأول للكتاب، وتبديل عناصره؛ وتحويل مفرداته... بحيث تجد أن التغيير وقع في جميع مكونات الكتاب؛ فاختلف ترتيب الكتب، والأبواب، والتراجم، والأحاديث، والآثار، وحتى أقوال الإمام نفسه.

ولا شك أن تغيير ترتيب الكتاب يفسد بناءه وتكوينه، ويفسد مراميه ومقاصده، ويفسد أسلوبه وطريقته، ويفسد شكله ومحتواه... ويُعَمّي على الناظر كثيرًا من الدقائق العلمية والمنهجية التي رضي أن تكون في الأصل؛ لأن في تغيير الترتيب من خلال "حذف الأسانيد والمكررات من المتون، وجمع الزوائد إليها من الروايات المحذوفة، ووضع كل زيادة منها في مكان غير مكانها الأصلي"[٢٤]، تقطيعًا لأوصال الأصل، وتشتيتًا لما انتظم عليه الأمر.

ويكفي في تغيير ترتيب الكتاب أن تجمع الزوائد على المتن الواحد ثم توضع كل زيادة منها في مكان غير مكانها الأصلي. وفي هذا التصرف بالكتاب أغلاط منهجية، من أبرزها تركيب الروايات وخلط الألفاظ، وعدم معرفة الموضع الأصلي للزيادة التي وضعها في المتن الجمعي[٢٥].

وكذلك نجد التغيير واضحًا كما في مختصر القرطبي على صحيح البخاري؛ "فالقرطبي لا يلتزم بترتيب البخاري للأحاديث بل يقدم ويؤخر، تبعًا لما تدل عليه الترجمة التي وضعها، فمثلًا: عقد البخاري ترجمة فقال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به"[٢٦]، وروى ثلاثة أحاديث تحت هذا الباب؛ الأول منها يعارض نص الترجمة؛ لأنه يدل على أنه لا يأتم المأموم بالإمام إذا صلى الإمام جالسًا ما دام هو صحيحًا، وهو الحديث الذي صلى فيه رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم بأصحابه في مرض موته، صلى بهم جالسًا، وصلوا وراءه قيامًا، ثم أعقب البخاري ذلك بحديثين تدل عليهما الترجمة. والحديث الأول ناسخ للحديثين الأخيرين، وقد نقل البخاري في نهاية الأحاديث الثلاثة عن شيخه الحميدي ما يدل على هذا النسخ، ولكن بطريق غير مباشر[٢٧]، في حين أن القرطبي عقد بابًا للمنسوخ وآخر للناسخ وكل منهما يدل على الحديث الذي تحته. قال أولًا: باب إذا صلى الإمام جالسًا صلى المأموم جالسًا، وإن كان صحيحًا[٢٨]، ثم أدرج تحته المنسوخ، ثم قال ثانيًا: باب ما جاء مما يدل على نسخ ذلك، وأتى تحته بالحديث الناسخ، وهو صلاة النبي صلى اللَّه عليه وسلم بأصحابه في مرضه الأخير[٢٩].

فالقرطبي يختصر كثيرًا من تراجم صحيح البخاري، ويقوم بضم بعضها لبعض وجمع التراجم التي تتقارب معانيها تحت ترجمة جامعة، فمثلاً ترجم البخاري في الصحيح في كتاب الأذان ثلاثة أبواب، هي: باب جهر الإمام بالتأمين، وباب فضل التأمين، وباب جهر المأموم بالتأمين. جمعها القرطبي كلها في باب واحد اندرجت تحته الأحاديث في الأبواب الثلاثة، حيث ترجم بقوله: "باب ما جاء في التأمين والجهر به وفضله"[٣٠].

ومن الأمثلة الظاهرة على تغيير ترتيب الكتاب ووحدته ونظامه أيضًا ما فعله الزبيدي في كتاب صلاة الخوف، حيث حذف أبوابًا وأحاديثَ وآثارًا كاملة! فذكر كتاب صلاة الخوف وضمنه ثلاثة أحاديث فقط دون ذكر الأبواب وباقي الأحاديث التي ذكرها البخاري[٣١]، في حين أن البخاري ذكر خمسة أبواب[٣٢]، وستة آحاديث وعدداً من الآثار[٣٣].

وما فعله كذلك ابن أبي جمرة في مختصره فإنه "اختصر المكرر وجمع المقطع، ثم وضع ما هو بحسب الحاجة إليه، ولم يبوبها لا بالأبواب ولا بالفصول بل جعل الحديث نفسه بابا كما في كتاب الصيد، وكتاب بدء الخلق، وكتاب بدء الوحي"[٣٤].

وهذه بعض الأمثلة من مختصرات "صحيح البخاري"، فكيف لو جُمعت بقية المختصرات في صعيد واحد، ثم عملنا مقارنة بين صورة الأصل –الذي هو صحيح البخاري–، وصورة المختصرات التي اختصرته، فكم سيكون التباين بينهما، وكم سيكون التنافر فيهما! فغدت مختصرات الجامع الصحيح "كمن أقدم على خَلْقٍ سويٍّ فقطع أطرافه فتركه أشل اليدين،

أبتر الرِّجْلين، أعمى العينين، أصلم الأذنين، أو كمن سلب امرأة حَلْيَها، فتركها عاطلًا، أو كالذي سلَب الكَمِيَّ سلاحه فتركه أعزل راجلًا"[٣٥]، كما قال ياقوت الحموي.

المبحث الثاني:
مقاربة نقدية في نتائج إشكالية مختصرات صحيح البخاري.

يمكن أن نفيء إلى القول بأن النتائج التي تمخضت عن اختصار "الجامع الصحيح" هي الصورة المعبرة عن حقيقة "إشكالية مختصرات صحيح البخاري"، وهي الترجمة الواقعية، والتطبيق الحرفي للأخطاء العلمية، والمنهجية، والفنية لتلك المختصرات؛ لذلك فمعرفة حجم "الإشكالات" التي أحدثتها "مختصرات صحيح البخاري" على الكتاب نفسه مرتبط بالنتائج التي حصلت من عملية الاختصار؛ فبالقدر الذي ترصد به آثار المختصرات بالقدر الذي يكشف طبيعة الإشكالات ووقوعها وواقعيتها. وعلى ذلك فيمكن التأسيسُ في عرض "إشكالية المختصرات" بناءً على مقاربة نقدية في النتائج التي أعقبت اختصار الجامع الصحيح، كما في المطالب الآتية.

المطلب الأول: هدم الوحدة النسقية للكتاب.

من أوضح مظاهر الخلل الناتجة عن "المختصرات" تضييع التكامل البنائي، وتكسير الوحدة النسقية للكتاب؛ لأن "للجامع الصحيح" سياقاتٍ داخليةً وخارجيةً بُنِيَ الكتابُ عليها، ولا يمكن بدونها –أبدًا– أن يَفْهَمَ الكتابَ ولا بعضَه أحدٌ أيًّا كان إلا أن يكون على إدراك تام لها واطلاعٍ كامل عليها، وأن لا يغيبَ عنه شيء منها، فكل عنصر من عناصرها آخذ بِحُجَز الآخر، وعماد هذه العناصر قوة الانسجام فيما بين مكوناته وآحاده، وتمكن الترابط بين أجزائه ومكوناته؛ لأنه بمعرفة ذلك يستطيع المرء أن يحدد زاوية الإشكال التي وقعت في المختصرات[٣٦].

فإذا ثبت هذا الأساس تأكد أنه لا مناص من وقوع إشكال في حال إجراء اختصار للكتاب؛ لأن الكتاب مبني على أنساق محكمة، وسياقات علمية ومنهجية مقصودة ظهرت في منهج الإمام؛ فالبخاري "استطاع أن يؤسس لمدرسة الحديث منهجا يعد ذروة ما وصل إليه "أصول البحث العلمي" من حيثُ "الاختصار" لما سبقه مع "التهذيب"، مع زيادة تحرير واستدراك، مصحَوباً بـ"التنظيم" المحكم لأبواب مصنفه، و"التأصيل" لأصول البحث والتدوين في الحديث وعلومه"[٣٧].

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن مصطلح: "الوحدة النسقية" أو" البناء النسقي" عند البخاري هو المعبر عنه عند العلماء بـ"عادات البخاري" في "جامعه"[٣٨]، وقد درج كثير من الشراح على استخدام هذا التعبير؛ ليدل على نسق عام أو خاص في تصرفات الإمام البخاري داخل الكتاب.

فمن عاداته المبنية على مسلك الاختصار إدراجه لكتب كاملة في "الجامع الصحيح" بعد تهذيبها واختصارها كما فعل ذلك في كتاب: "الاعتصام بالكتاب والسنة"؛ فإنه اختصره من كتاب "الاعتصام" الأصل[٣٩]، وكذلك اختصر كتاب: "الأدب"، المعروف بـ"الأدب" المفرد، وكتاب: "القراءة خلف الإمام"، اختصره بنحو من عشرة أبواب، وكتاب: "رفع اليدين" اختصره بنحو من ثلاثة أبواب وأدرجهما في كتاب صفة الصلاة، وكتاب: "المبتدأ" اختصره في كتاب "بدء الخلق"، وكتاب: "بر الوالدين"

اختصره وضمنه في كتاب "الاستئذان" وكتاب "الأدب".

والأنساق في الجامع الصحيح كثيرة منها ما يتعلق بالتراجم، ومن أمثلة هدم النسق ترك ذكر كل عناصر الترجمة والاقتصار على جزء منها، وهذا الصنيع يفوت بعض مرادات الإمام، كما اقتصر الزبيدي بالترجمة بـ"وجوب صلاة الجماعة"، ولم يورد "أثر الحسن"(٤٠) الذي فيه مقصد البخاري من الترجمة؛ ولذلك قال ابن حجر: "أطلق الوجوب وهو أعم من كونه وجوب عين أو كفاية، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين، لما عرف من عادته أنه يستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكميلها وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب" (٤١). والحاصل: أنه يتعذر ظهور هذه الأنساق أو العادات في المختصرات(٤٢).

المطلب الثاني: تضييع المقاصد النقدية، والجوانب الفقهية.

إن أخطر ما نتج عن "المختصرات" إهدارها لكثير من المسائل التي تتعلق بالصنعة الحديثية وعلم النقد، وكذلك إغفالها لكثير من القضايا التي تتعلق بالصنعة الفقهية والأحكام الشرعية؛ لذلك كان لمعرفة الصورة الكاملة للحيثيات التي قام عليها الكتاب واستحضارها أثرٌ بالغ في الكشف عن إشكالية المختصرات.

ويشكل الجانبان –النقدي والفقهي– صورة التميز والإبداع في "صحيح البخاري"؛ لأنهما يمثلان النموذج الأمثل لعلم الحديث صناعةً وفهمًا. ويمكن فهم هذين الجانبين من خلال معرفة عوائد البخاري في "جامعه"، وبالقدر الذي تهمل به تلك العوائد ولا يتم مراعتها في عملية الاختصار بالقدر الذي تظهر به إشكالية المختصر وتزداد تعقيدًا، فمن الأمثلة على إهدار المقاصد النقدية ما جرت به عادته في تراجمه. فمن مقاصده النقدية في تراجمه تضعيفه لبعض الأحاديث تلميحاً؛ والنص صراحة على ضعفها في كتابه "التاريخ الكبير"(٤٣) مما يؤكد أنه كان يُعنى بالمقاصد النقدية. ومثال ذلك قَوْله: (بَاب الْعُشْر فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي)، قال ابن حجر: "وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ إِلَى تَضْعِيفِ مَا رُوِيَ "أَنَّ فِي الْعَسَلِ الْعُشْرَ"، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ: عَبْد الرَّزَّاق بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَة قَالَ: "كَتَبَ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ الْعَسَلِ الْعُشْر"، وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْد اللَّه بْن مُحَرَّر، قَالَ الْبُخَارِيّ فِي تَارِيخِهِ: عَبْد اللَّه مَتْرُوك، وَلَا يَصِحُّ فِي زَكَاةِ الْعَسَل شَيْء(٤٤).

ومن عاداته في التراجم أيضًا تكرارها، فلو أخذنا مثلاً: (التراجم المكررة) فإننا سنجد أكثر من عشرين ترجمةً في أنحاء متفرقة من الكتاب(٤٥). وهنا لا بد من البحث في تلك التراجم المكررة، وطرح عدد من الأسئلة قبل اختصار تلك التراجم وما تضمنتها من أحاديث، ويكون حاضرًا عنده –مع ما سبق– استصحابُ "الوحدة البنائية" للكتاب؛ بحيث إن البخاري حرص كثيرًا على ربط مكونات الكتاب التي تتكون من الكتب، والأبواب، والأحاديث، ومتمماتها بعضها ببعض بصورة تكاملية، ولُحمة موضوعية فلا جرم أن كل حديث مرتبط ارتباط اللُّحمة بالسدى مع ما قبله ومع ما بعده من الأحاديث، ومرتبط كذلك مع الترجمة التي ينضوي تحتها، ومرتبط أيضًا مع الكتاب الذي اندرج الحديث فيه، فلا يمكن ألبتة أن يُختصر شيءٌ من ذلك؛ لأن في الاختصار تقطيعًا لأواصله وتمزيقًا لترابطه. فيسأل حينئذٍ: هل وقع التكرار باللفظ نفسه أو كان هناك تغيير في بعض الألفاظ؟ وإن وقع تغيير فما حدوده؟ وما أقصى عدد من للمرات التي كُررت فيه الترجمة الواحدة؟ وهل كان تكرار

التراجم في الكتاب نفسه أم في كتب أخرى؟ وإن كان في كتب متفرقة فما العلاقة بين الكتابين الذين تكررت الترجمة فيهما؟ هل كرر الأحاديث التي أوردها تحت التراجم المكررة نفسها أم غاير بينها؟ هل التكرار وقع من المصنف أم من النساخ؟ وإن كان من المصنف فهل فعله قصدًا أم وقع منه سهوًا؟ وهل يمكن أن يقال: إن التكرار جاء للتأكيد على حكم الترجمة التي وقع فيها التكرار أم كان هناك معانٍ ومقاصد أرادها المصنف؟ هذه الأسئلة وغيرها لن تجد لها طريقا في كتب المختصرات. **فإذا تقرر هذا** عرفنا أن المختصرات أهدرت كثيرًا من المقاصد والغايات.

ولذلك كان مطلوبًا "مراعاةُ [طبيعة] الكتاب الذي يروم اختصاره، ليحدد ما هو من مباحثه الأصلية، ومقاصده الأساسية، وما ليس كذلك حتى لا يقع في المحذور وهو حذف الضروري فيخل بقصد المؤلف الأول وغايته الأساسية من تأليفه، ويخلط بين فضول الكتاب وأصوله. فإذا كان الكتاب من كتب الحديث المسندة مثلا فإنه لا يحسن أن يحذف أسانيده، ويبقي على المتون فقط... وهكذا ينبغي أن يكون نظره دقيقا للكتاب الذي يتصدى لاختصاره، فليس المقصود من الاختصار تقليل الصفحات"[٤٦]، فقد جرت عادت البخاري أن "يصوغ جامعه الصحيح بأبواب، يظهر بها عنصر "التبويب" بحسب الأهداف والمقاصد لكل كتاب وباب، وفي داخل كل باب ينظمُّ الأحاديث بحسب قوتها فيكون هذا "التركيب" متناسقا بما ينسجم ومنهجه في التأليف"[٤٧].

المطلب الثالث: التلفيق بين المتون[٤٨].

من الآثار الخطيرة التي ظهرت في بعض مختصرات "صحيح البخاري" ما يمكن أن يُسمى بـ: تلفيق الروايات أو تركيب المتون؛ وذلك حينما يقوم صاحب المختصَر بجمع عدد من ألفاظ الروايات، ودمج عدد من عبارات المتون ضمن سياق سردي موحد، ثم صهر ألفاظ تلك الروايات والطرق في متن جمعي واحد؛ بحيث يشكل هذا المتن المركب صورة بنائية متكاملة تعبر عن الواقع الذي قيل فيه الحديث.

وهذا الأسلوب من الاختصار بهذا الوصف يحمل في طياته إشكالاتٍ ومحاذير منهجية وعلمية. وقد اتفق للشيخ الألباني رحمه الله أن يتخذ هذا الأسلوب في كتابه: "مختصر صحيح الإمام البخاري" من خلال حذف الأسانيد والمكررات من المتون، وجمع الزوائد إليها من الروايات المحذوفة، ووضع كل زيادة منها في مكان غير مكانها الأصلي، وقد "هدف – رحمه الله– منها إلى جمع ما تفرق من زيادات الرواية الواحدة في الطرق المختلفة، وجرى على هذا المنهج في بعض مؤلفاته"[٤٩]، غير أن "الذي يفهم من صنيع علماء الحديث قاطبة أن هذا الجواز مقصور على عصر الرواية؛ لذلك اقتصروا في جمع الشيوخ على ما إذا كان هناك اختلاف يسير في اللفظ والمعنى واحد، أما إذا كان هنالك زيادات مؤثرة في المعنى فإنهم يذكرون كل رواية على حدة، ولهذا درج البخاري بسبب منهجه في التكرار للغايات الفقهية أن يذكر روايات الحديث الواحد في أبواب متفرقة وفي كل باب يذكر طريقا أخرى ولفظا مختلفا فيها زيادة أو اختصار، ونحو ذلك"[٥٠].

ولهذا قال الحافظ السخاوي "اعلم أن العناية باختلاف الروايات مع الطرق من المهمات، وهو أحد الأسباب المقتضية لامتياز (شرح البخاري) لشيخنا على سائر الشروح، ولكن فيه محذور للقاصرين حيث يضم حين قراءته أو كتابته رواية مع

أخرى فيما لا يصح التلفيق فيه[٥١]. وهذا المحذور الذي نبه عليه السخاوي موجود في مختصر الشيخ الألباني رحمه الله، بل يضاف إليه إشكالات ومحاذير أخرى من أهمها:

١. أنه يغير واقع الرواية والهيئة التي أخرجها الإمام البخاري في "صحيحه"، بصرف النظر عن كون المعنى قد تغير أو لم يتغير، وبقطع النظر –أيضًا– عن دقة عزو الألفاظ إلى أصحابها أو عدمها، ففي هذا "المختصر" تصرف واضح في هيئة الرواية وسمتها ونسقها.
٢. أنه يعسر الاهتداء إلى معرفة الموضع الأصلي للألفاظ المزيدة من الروايات المحذوفة في المتن المركب؛ بسبب ما تم من حذفٍ للرواية التي أخذت منها تلك الزيادة، وبسبب تغيير الموضع الأصلي للفظ، ونقله من متن إلى متن آخر.
٣. أنه يصعب الوصول إلى معرفة الراوي الذي جاءت عنه تلك الزيادة التي وضعها المختصِر في الرواية المركبة؛ وذلك بسبب حذف الأسانيد التي جاءت من طريقها الزيادة.
٤. أنه يحذف التراجم المرسلة، لا سيما إذا اقتضى ذلك حذف الأحاديث التي تحتها.
٥. أنه يترك بعض الأحاديث هي عمدة الباب وأساسه؛ لأن تجميع الزوائد على المتن الواحد يقود بالنتيجة إلى اختيار أحاديث ووضعها في غير موضعها الذي وضعها فيها الأمام.

أنه قد يزيد ألفاظًا وزيادات ليست من أصل الصحيح، كأن يورد لفظًا من صحيح مسلم، وهذه الزيادات قد يقع فيها بعض التعارض والاختلاف، كما ذكر الشيخ الألباني في كتاب المغازي، باب: قتل أبي جهل[٥٢] [٥٣].

١٦٨٩ – عن أبي طَلْحَةَ أَنَّ نبي الله ﷺ أمر يومَ بَدْرٍ بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش، فقُذِفُوا فِي طَوِيٍّ مِن أطواء بدرٍ، خَبيثٍ مُخْبِثٍ، وكان إذا ظَهَرَ على قوم أقامَ بالعَرْصَةِ ثلاث ليال، فلمَّا كانَ ببَدْرٍ اليومَ الثَّالِثَ؛ أَمَرَ براحِلَتِهِ فَشُدَّ عليها رَحْلُها، ثم مشى، وتَبِعَهُ أصحابه، وقالوا: ما نُرَى يَنْطَلِقُ إلا لبعض حاجَتِهِ، حتى قام على شَفَةِ الرَّكِيِّ، فَجَعَلَ يُناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: يا فلان بن فلانٍ ويا فُلانٌ بنَ فلانٍ أيسرُّكُم أَنَّكُم أَطَعْتُم اللهَ ورسولَهُ؟ فَإِنَّا قد وَجَدْنا ما وَعَدَنا ربُّنا حقًّا، فهل وجَدْتُم ما وَعَدَ ربُّكُم حقًّا؟». قال: فقالَ عُمرُ: يا رسول الله ! ما تُكَلِّمُ مِن !. سادٍ لا أرْواحَ لها؟! فقال رسول الله ﷺ:«والذي نفس محمد بيده؛ ما أَنتُم بأسمَعَ لما أقولُ منهم». قال قتادة: أحياهُمُ الله حتى أسْمَعَهُم قوله توبيخاً وتَصْغِيراً، ونقمة وحسرة ونَدَماً [٥٤].

١٦٩٠ – عن ابن عباس رضي الله عنهما: الذينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللهِ؛ قالَ: هُم واللهِ كُفَّارُ قريش. قالَ عمرُو بن دينار: هم قريش، ومحمد ﷺ نِعْمَةُ اللهِ، وأَحَلُّوا قومَهُمْ دارَ البَوارِ؛ قالَ: النار يومَ بَدْرٍ[٥٥].

١٦٩١ – عن عُروةَ قالَ ذُكِرَ عند عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أَنَّ ابن عمر رفع إلى النبي ﷺ: «إِنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ في قبره ببكاء أهلِهِ». فقالَتْ: إنَّمَا قالَ رسولُ الله «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بخطيئَتِهِ وذَنْبِهِ، وإن أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عليهِ الآنَ»[٥٦].

١٦٩٢ – قالت: وذاكَ مِثْلُ قوله: إنّ رسول الله ﷺ قام على القليب، وفيه قتلى بدرٍ مِن المُشْرِكِينَ، فقال لهم: «هلْ وَجَدْتُم ما وَعَدَ رَبُّكُم حقا؟». [فقيلَ لَهُ: أَتَدعو أمواتاً؟! فقالَ: «ما أَنتُم بأَسْمَعَ منهم»، ثم قال: «إِنَّهُم [الآنَ] لَيَسْمَعون ما أقولُ [ولكن لا يُجِيبُونَ]»! إنَّما قَالَ: «إنهم الآن لَيَعْلَمونَ أن ما كُنْتُ أقولُ لهُم [هو الـ] حَقَّ»، ثم قرأت: ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ المَوْتى) [حتى قرأتِ الآية] وما أنتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي القُبورِ، تقول: حِينَ تَبَوَّؤُا مَقاعِدَهُم مِنَ النَّارِ[٥٧].

"فكما تلحظ فإن جملة (إنهم الآن ليعلمون أن الذي كنت أقول لهم لهو الحق) غير ثابتة من رواية الصحابة الذين شهدوا الواقعة وسمعوا من لفظ النبي مباشرة، إنما هو من رواية عائشة، والظاهر أنه من اجتهادها في فهم ما قاله النبي ﷺ، ولهذا احتجت بالقرآن ولم تذكر أنها سمعت من النبي مباشرة، وظنت أن الصحابي الذي روى الحديث قد أخطأ في سماع الحديث فاستدركت عليه، وفاتها أن الحديث رواه أيضاً أبو طلحة، وعمر وابن مسعود، وعبد الله بن سيدان، وكلهم ممن شهد الواقعة فلا يصح والحالة هذه أن يجعل فهم عائشة وإنكارها للسماع مقارناً لرواية غيرها ممن أثبت السماع، وتلفيق ذلك في حديث واحد؛ لأن النبي عليه السلام إما أنه قال: (إنهم الآن ليسمعون)، أو قال: (إنهم الآن ليعلمون)، ومع أن العبارتين لا تناقض بينهما، إلا أن إثبات العلم غير إثبات السماع؛ فالسماع يقتضي العلم، لكن العلم لا يقتضي السماع، وهذا المثال إن دل على شيء فإنما يدل على أن جمع روايات مجموعة من الصحابة جاءت من طرق مختلفة في سياق واحد فيه ما فيه من الزلل"[٥٨].

ولذلك فإنَّ اختصار البخاري لا بد أنْ يكون على طريقة خاصة تحافظ على روعة هذا الصحيح وبهجته، كما قال المهلب منبهًا على ذلك: "فلو اختصر على ما ظنه الراغبون فيه، واحتمل على رأي المستنبطين له، لذهبت بهجة الكتاب، وطمست أعين المعاني، وعدم من فوائد الحديث الأكثر التي ترجم بها..."[٥٩]، قال أحمد فارس محقق كتاب المختصر النصيح: "ولذلك نزلت قيمة معظم مختصرات البخاري، لما أهمل المختصرون ما تنبه إليه القاضي"[٦٠].

الخاتمة:

وفيها أهم **النتائج**:

١. يقوم الجامع الصحيح على منظومة من العلاقات العلمية، والمنهجية، والفنية تشكل بمجموعها وحدة نسقية تحول بين الجامع واختصاره.
٢. من أوضح مظاهر الخلل الناتجة عن "المختصرات" تضييع التكامل البنائي، وتكسير الوحدة النسقية للكتاب؛ لأن "للجامع الصحيح" سياقاتٍ وأنساقًا داخليةً وخارجيةً بُنِيَ الكتابُ عليها، ولا يمكن دونها –أبدًا– أن يُفْهَمَ الكتاب.
٣. كان ضياع المقاصد النقدية، وفقدان الأغراض الفقهية من أبرز النتائج التي خرجت بها مختصرات الجامع الصحيح.
٤. تمثلت طريقة مختصرات الجامع بحذف الأسانيد، وترك التراجم، والإعراض عن بعض الأبواب والكتب، ولم تكن على سنن المحدثين في الاختصار.
٥. التلفيق بين المتون وإيجاد الرواية الجمعية إحدى إشكالات مختصرات الجامع، وهذا الإشكال بحد ذاته علة قادحة في صحة الحديث.
٦. لقد نتج عن مختصرات صحيح البخاري طمس ما أطلق عليه أهل الحديث بـ"عادات البخاري".

التوصيات:

يوصي الباحث بدراسة جانب الإشكاليات الحديثية لا سيما في كتب المصطلح.

الهوامش:

(١) ياقوت الحموي: أبو عبد الله شهاب الدين (المتوفى: ٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥م، (ط٢)، ج١، ص١٤.

(٢) الحموي، **معجم البلدان**، ج١، ص١٤.

(٣) مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون**، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٤١م، ج١، ص٥٥٢.

(٤) ينظر: المهلب بن أبي صفرة، **المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح**، تحقيق: أحمد فارس السلوم، الرياض، دار التوحيد،(ط١)، ١٤٣٠هـ، ج١، ص١٠٨-١١٤.

(٥) ينظر: ضياء الدين أحمد بن عمر القرطبي (المتوفى: ٦٥٦هـ)، **اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه**، المحقق: رفعت فوزي، دمشق، دار النوادر،(١)، ١٤٣٥ هـ،ج١، ص٢١-٢٣.

(٦)عبد الله بن سعد بن أبي جمرة (المتوفى:٦٧٥هـ)، **جمع النهاية في بدء الخير والغاية**، المحقق: إسماعيل الحريري، سامي جاهين، جده، دار المنهاج، (ط١)، ١٤٢٢هـ، ص٦.

(٧) ابن أبي جمرة، **جمع النهاية في بدء الخير والغاية**، ص١٥.

(٨) أحمد بن أحمد الزبيدي، (المتوفى: ٨٩٣هـ)، **التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**، دمشق، سوريا، مؤسسة الرسالة، (ط١)، ٢٠٠٩م، ص١٣.

(٩) ينظر: سعد ناصر الشثري، **مقدمة الكتاب**، دار ركاز، ٢٠٢٢م.

(١٠) ينظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (المتوفى: ٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، المحقق: بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط١)، ١٤٢٢هـ، ج٢، ص٣٢٢.

(١١) ينظر: عبدالله الشهراني، **خصائص منهج الإمام البخاري في تصنيف جامعه الصحيح**، المؤتمر السنوي العالمي معهد دراسات الحدي الشريف، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية- ماليزيا،٢٠١٩م.

(١٢) أبو الفتح عثمان ابن جني، (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد النجار، الهيئة المصرية، (ط٤)، ١٩٨٨م، ج٢، ص٢٧٥، قال ابن جني: "الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به...".

(١٣) عبد الكريم الخضير، **شرح ألفية العراقي**، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير على الشبكة العنكبوتية.

(١٤) محمد بن إبراهيم السبر، **فوائد وفرائد من مختصر صحيح البخاري للشيخ الألباني**، مقال منشور على موقع الألوكة، ١٤٤٢/١١/١١هـ

(١٥) محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، المحقق: محمد زهير الناصر، بيروت، دار طوق النجاة،(ط١)، ١٤٢٢هـ، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، حديث رقم (٣٠٢).

(١٦) زين الدين عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي(المتوفى: ٧٩٥هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمود شعبان وآخرون، المدينة المنورة، دار الغرباء، (ط١)، ١٤١٧هـ، ج٢، ص٢٨.

(١٧) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب: الأذان، باب: من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، حديث رقم (٧٠٧).

(١٨) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(المتوفى:٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة،١٣٧٩م، ج٢، ص٢٠٢.

(١٩) ينظر: ناصر إبراهيم الشرعة، **معالم الفكر التربوي عند الإمام البخاري من خلال تراجم أبواب كتاب العلم في صحيحه، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، م١١ ع٤، ٢٠١٤م.

(٢٠) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج١، ص٨.

(٢١) ابن أبي جمرة، **جمع النهاية في بدء الخير والغاية**، ص١٥.

(٢٢) ترجم البخاري: "باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي صلى اللَّه عليه وسلم".

(٢٣) القرطبي، **اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه**، ج١، ص١١-١٢. مقدمة التحقيق.

(٢٤) هذا ما قام به الشيخ الألباني رحمه الله في اختصاره على صحيح البخاري، كما نص هو نفسه على ذلك في عنوان الكتاب وفي مقدمته أيضًا، محمد ناصر الدين الألباني، **مختصر صحيح البخاري**، مكتبة المعارف، ١٤٢٢هـ.

(٢٥) سيأتي مزيد شرح وتوضيح لهذه القضية في المبحث الثاني.

(٢٦) **صحيح البخاري**، كتاب: الصلاة، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، حديث رقم (٦٨٧) ورقم(٦٨٨) ورقم(٦٨٩).

(٢٧) قال أبو عبد الله: قال الحميدي: قوله: «إذا صلى جالسا فصلوا جلوسا» فهو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- جالسا، والناس خلفه قياما، لم يأمرهم بالقعود، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر، من فعل النبي صلى الله عليه وسلم"، البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب: الصلاة، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، ج١، ص١٣٩، حديث رقم(٦٨٩).

(٢٨) القرطبي، **اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه**، ج١، ص٢٦٧، حديث رقم(٣٧٦).

(٢٩) المصدر السابق، ج١، ص٢٦٨، حديث رقم (٣٧٨).

(٣٠) المصدر السابق، ج١، ص٢١. مقدمة التحقيق.

(٣١) الزبيدي، **التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**، ص١٥٤.

(٣٢) باب صلاة الخوف رجالا وركبانا راجل قائم، باب يحرس بعضهم بعضا في صلاة الخوف، باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء، باب التكبير والغلس بالصبح، والصلاة عند الإغارة والحرب.

(٣٣) مثل: "وقال الوليد: ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل بن السمط وأصحابه على ظهر الدابة، فقال: «كذلك الأمر عندنا إذا تخوف الفوت» واحتج الوليد: بقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب أبواب الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء، ج٢،ص١٥.

(٣٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، حديث رقم(٣). وفي كتاب: الأنبياء، باب: وقال رجل مؤمن من آل فرعون، حديث رقم(٣٢١٢)، وفي كتاب: التفسير، باب: قوله: {اقرأ وربك الأكرم} [العلق: ٣]، حديث رقم(٤٩٥٦) و(٤٩٥٧)، وفي باب: سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق، حديث رقم(٤٩٥٣)، وفي باب: قوله: {خلق الإنسان من علق} [العلق: ٢]، حديث رقم(٤٩٥٥)، وفي كتاب: التعبير، باب: أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، حديث رقم(٦٩٨٢). ينظر: حموني، **ابن أبي جمرة وفكره المقاصدي من خلال كتابه "بهجة النفوس"**، ص٧٣.

(٣٥) الحموي، **معجم البلدان**، ج١، ص ١٤.

(٣٦) ينظر للتوسع: إبراهيم أحمد محمد شويحط، **العلاقة بين الاتساق والانسجام وأثرها في التماسك النصي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٥، العدد(٣)، ٢٠١٨م. يقول جونوثن براون عن البخاري: "إن صحيح البخاري لم يكن مجرد جمع أحاديث، بل كان تعبيرًا هائلاً عن رؤية البخاري للشريعة الإسلامية والعقيدة، مدعومة بالأحاديث التي شعر المؤلف أنها تلبي أكثر معايير الأصالة صرامة" ص٣٢.

Jonathan A.C. Brown، Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World, **Journal of Qur'anic Studies**, Volume 12, Issue 1-2 Oct 2010،214-217 Edinburgh University Press. Oxford: One World, 2009.

(٣٧) عثمان سعيد حوران، **منهج البخاري في جامعه الصحيح تأسيس لأصول الجمع والتصنيف، مجلة يالوفا للدراسات الإسلامية**، جامعة يالوفا، تركيا، المجلد الأول، العدد (١)، ٢٠٢٠م، ص١٤٨.

(٣٨) وقد ألف غير واحد من العلماء في عادات البخاري منهم: عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي، **عادات البخاري في صحيحه**، تحقيق: محمد العجمي، مكتب الشؤون الفنية، (ط١)، ٢٠٠٧م. الزيات، صلاح بن علي، **عادة البخاري في صحيحه" المفهوم، والدلالة، والأثر الحديثي"، مجلة الدراسات الإسلامية**، جامعة الملك سعود المجلد ٣٢، العدد (١)، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م، ص٥٥.

(٣٩) قال ابن حجر: "قوله ينظر في أصل كتاب الاعتصام": فيه إشارة إلى أنه صنف كتاب الاعتصام مفردا وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في كتاب الأدب المفرد فلما رأى هذه اللفظة مغايرة لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل وكأنه كان في هذه الحالة غائبا عنه فأمر بمراجعته وأن يصلح منه وقد وقع له نحو هذا في تفسير أنقض ظهرك في تفسير سورة: (ألم نشرح)". ابن حجر، **فتح الباري**،ج١٥، ص١٧١.

(٤٠) وقال الحسن: إن منعته أمه عن العشاء في الجماعة شفقة لم يطعها. البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، ج١، ص١٣١.

(٤١) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج٢،ص١٢٥.

(٤٢) ينظر: الحوري، محمد عودة، **إبطال استدلال النجمي بـ (تقطيع الحديث) على ضعف الجامع الصحيح، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، المجلد ١٣، ع٣، ٢٠١٧م.

(٤٣) ينظر للتوسع: ميساء علي روابدة، **الأحاديث التي ضعفها البخاري تلميحا في الجامع الصحيح وذكرها تصريحا في التاريخ الكبير"جمع ودراسة"، مجلة قطاع أصول الدين**، جامعة الأزهر، المجلد١٣، العدد٢، ٢٠١٨.

(٤٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٣، ص٣٤٨.

(٤٥) باب: قبول الهدية، وباب: السحر، وباب: لا هامة، وباب: القائلة بعد الجمعة، وباب: لا تتمنوا لقاء العدو، وباب: كراهية تمني لقاء العدو.

(٤٦) مزهر، **قواعد الاختصار المنهجي في التأليف**، مجلة البحوث الإسلامية، ص٣٧٤-٣٧٥.

(٤٧) حوران، **منهج البخاري في جامعه الصحيح تأسيس لأصول الجمع والتصنيف**، ص١٤٨.

(٤٨) ينظر: سعيد البواعنه، **الإسنادُ الْجَمْعِيُّ عند المحدِّثين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، م١١ ع٤، ٢٠١٥م.

(٤٩) ياسر أحمد الشمالي، **جمع المفترق من الحديث وأثره في الرواية والرواة**، دار الفرقان، ط١، ١٩٩٩م، ص٩٠-٩٢.

(٥٠) **المرجع السابق**، ص٨٧-٨٨.

(٥١) شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق: عبدالكريم الخضير، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٦هـ، ج٣، ص٤٨.

(٥٢) الألباني، **مختصر صحيح الإمام البخاري**، ج٣،ص١١.

(٥٣) هذا المثال مقتبس من كتاب: الشمالي، **جمع المفترق من الحديث وأثره في الرواية والرواة**.

(٥٤) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب: قتل أبي جهل، ج٥،ص٧٦، حديث رقم (٣٩٧٦).

(٥٥) **المرجع السابق**، كتاب المغازي، باب: قتل أبي جهل، ج٥،ص٧٦، حديث رقم (٣٩٧٧).

(٥٦) **المرجع السابق**، كتاب المغازي، باب: قتل أبي جهل، ج٥،ص٧٦، حديث رقم (٣٩٧٨).

(٥٧) **المرجع السابق**، كتاب المغازي، باب: قتل أبي جهل، ج٥،ص٧٦، حديث رقم (٣٩٧٨).

(٥٨) الشمالي، **جمع المفترق من الحديث وأثره في الرواية والرواة**، ص٩١.

(٥٩) المهلب، **المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح**، ج١، ص٩٤.

(٦٠) السلوم، **مقدمة تحقيق المختصر النصيح**، ج١،ص١٠٨.

المراجع والمصادر:

- الألباني، محمد ناصر الدين (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مختصر صحيح الإمام البخاري، الرياض، مكتبة المعارف، (ط١).١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير الناصر، بيروت، دار طوق النجاة،(ط١)، ١٤٢٢هـ.
- Brown،Jonathan A.C.، Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World،Journal of Qur'anic Studies ،Volume 12, Issue 1-2 Oct 2010،Edinburgh University Press. Oxford: One World, 2009.
- البواعنة، سعيد محمد، الإسنادُ الْجَمْعِيُّ عند المحدِّثين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، م،١١ ع٤، ٢٠١٥م.
- ابن أبي جمرة، عبد الله بن سعد(المتوفى:٦٧٥هـ)، جمع النهاية في بدء الخير والغاية، تحقيق: إسماعيل الحريري - سامي جاهين، جده، دار المنهاج، (ط١)، ١٤٢٢هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، الهيئة المصرية، (ط٤)، ١٩٨٨م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، بغداد، مكتبة المثنى، (د،ط)، ١٩٤١م.
- الحايك، خالد محمود، كتب الافتتاحيات والختوم في الحديث الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة الملك فيصل، مجلد١٩، العدد(١)، ٢٠١٨م، ص١١٨.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى:٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة،(ط١)،١٣٧٩م.
- حموني، فاطمة، ابن أبي جمرة وفكره المقاصدي من خلال كتابه بهجة النفوس، رسالة ماجستير، الجامعة الإفريقية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر، ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

- الحموي، ياقوت، شهاب الدين(المتوفى: ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، بيروت، دار صادر،(د،ط)، ١٩٩٥م.
- حوران، عثمان سعيد، منهج البخاري في جامعه الصحيح تأسيس لأصول الجمع والتصنيف، مجلة يالوفا للدراسات الإسلامية، جامعة يالوفا، تركيا، المجلد الأول، العدد (١)، ٢٠٢٠م.
- الحوري، محمد عودة، إبطال استدلال النجمي بـ (تقطيع الحديث) على ضعف الجامع الصحيح، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٣، ع٣، ٢٠١٧م.
- الخضير، عبد الكريم، شرح التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، موقع الشيخ الخضير على النت
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط١)، ١٤٢٢هـ.
- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود شعبان وآخرون،المدينة المنورة، دار الغرباء، (ط١)، ١٤١٧هـ.
- روابدة، ميساء علي، الأحاديث التي ضعفها البخاري تلميحا في الجامع الصحيح وذكرها تصريحا في التاريخ الكبير "جمع ودراسة"، مجلة قطاع أصول الدين، جامعة الأزهر، المجلد١٣، العدد٢، ٢٠١٨.
- الزبيدي، أحمد بن أحمد (المتوفى: ٨٩٣هـ)، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، دمشق، مؤسسة الرسالة، (ط١)، ٢٠٠٩م
- الزيات، صلاح بن علي، عادة البخاري في صحيحه" المفهوم، والدلالة، والأثر الحديثي"، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود المجلد ٣٢، العدد (١)، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م
- السبر، محمد بن إبراهيم، فوائد وفرائد من مختصر صحيح البخاري للشيخ الألباني، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية موقع الألوكة،١٤٤٢هـ.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: عبدالكريم الخضير، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٦هـ.
- الشثري، سعد ناصر بن عبد العزيز، الرياض، دار إشبيليا، (ط١)، ١٤٢٣هـ.
- الشرعة، ناصر إبراهيم، معالم الفكر التربوي عند الإمام البخاري من خلال تراجم أبواب كتاب العلم في صحيحه، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، م١١ ع٤، ٢٠١٤م.
- الشمالي، ياسر أحمد، جمع المفترق من الحديث وأثره في الرواية والرواة، دار الفرقان، ط١، ١٩٩٩م.
- الشهراني، عبدالله، خصائص منهج الإمام البخاري في تصنيف جامعه الصحيح، المؤتمر السنوي العالمي، معهد دراسات الحدي الشريف، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية- ماليزيا، ٢٠١٩م.
- شويحط، إبراهيم أحمد، العلاقة بين الاتساق والانسجام وأثرها في التماسك النصي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٥، العدد(٣)، ٢٠١٨م.
- العيني، بدر الدين محمود (المتوفى: ٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي (د،ط)، (د.ت).
- القرطبي، ضياء الدين أحمد بن عمر(المتوفى: ٦٥٦هـ)، اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دمشق، دار النوادر،(١)، ١٤٣٥ هـ.
- مزهر، عبد الغني، قواعد الاختصار المنهجي في التأليف، مجلة البحوث الإسلامية، العدد(٥٩)، ١٤٢٠هـ

- المهلب، ابن أبي صفرة، المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد السلوم، الرياض، دار التوحيد، (ط١)، ١٤٣٠هـ.
- الهاشمي، عبد الحق، عادات البخاري في صحيحه، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الكويت، مكتب الشؤون الفنية، (ط١)، ٢٠٠٧م.

References:

- Al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn (al-mutawaffá: 1420h), Mukhtaṣar Ṣaḥīḥ al-Imām al-Bukhārī, al-Riyāḍ, Maktabat al-Ma'ārif, (Ṭ1). 1422h-2002m.
- Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, al-muḥaqqiq: Muḥammad Zuhayr al-Nāṣir, Bayrūt, Dār Ṭawq al-najāh, (Ṭ1), 1422h.
- Brown, Jonathan A. C., Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World, Journal of Qur' anic Studies, Volume 12, Issue 1-2 Oct 2010, Edinburgh University Press. Oxford: One World, 2009.
- Albwā'nh, Sa'īd Muḥammad, al'snādu aljam'īyu 'inda almḥddithyn, al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, m11 '4, 2015m.
- Ibn Abī Jamrah, 'Abd Allāh ibn Sa'd (al-mutawaffá: 675h), jam' al-nihāyah fī bad' al-Khayr wa-al-ghāyah, taḥqīq: Ismā'īl al-Ḥarīrī-Sāmī Jāhīn, jaddih, Dār al-Minhāj, (Ṭ1), 1422h
- Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān (al-mutawaffá: 392h), al-Khaṣā'iṣ, taḥqīq: Muḥammad al-Najjār, al-Hay'ah al-Miṣrīyah, (ṭ4), 1988m.
- Ḥājjī Khalīfah, Muṣṭafá ibn 'Abd Allāh (al-mutawaffá: 1067h), Kashf al-ẓunūn 'an Asmā' al-Kutub wa-al-Funūn, Baghdād, Maktabat al-Muthanná,(D,Ṭ), 1941m.
- al-Ḥāyik, Khālid 'Alī, kutub alāfttāḥyāt wālkhtwm fī al-ḥadīth al-Sharīf, Majallat al-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-idārīyah, Jāmi'at al-Malik Fayṣal, mjld19, al-'adad (1), 2018m, ṣ118.
- Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn 'Alī al-'Asqalānī (al-mutawaffá: 852h), Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, raqm katabahu wa-abwābuh wa-aḥādīthahu: Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, Bayrūt, Dār al-Ma'rifah, (Ṭ1), 1379m.
- Ḥmwny, Fāṭimah, Ibn Abī Jamrah wa-fikrih al-maqāṣidī min khilāl kitābihi Bahjat al-nufūs, Risālat mājistīr al-Jāmi'ah al-Ifrīqīyah, Kullīyat al-'Ulūm al-ijtimā'īyah wa-al-'Ulūm al-Islāmīyah, al-Jazā'ir, 2007-2008M.
- Al-Ḥamawī, Yāqūt, Shihāb al-Dīn (al-mutawaffá: 626h), Mu'jam al-buldān, Bayrūt, Dār Ṣādir, (D, Ṭ), 1995m.
- Ḥawrān, 'Uthmān Sa'īd, Manhaj al-Bukhārī fī Jāmi'ih al-ṣaḥīḥ ta'sīs li-uṣūl al-jam' wa-al-Taṣnīf, Majallat yālwfā lil-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmi'at yālwfā, Turkiyā, al-mujallad al-Awwal, al-'adad (1), 2020m.

- Alḥwry, Muḥammad ‘Awdah, Ibṭāl astdlāl al-Najmī bi- (tqṭy‘ al-ḥadīth) ‘alá ḍa‘f al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ, al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, al-mujallad 13, ‘3, 2017m.
- al-Khuḍayr, ‘Abd al-Karīm, Sharḥ al-Tajrīd al-ṣarīḥ li-aḥādīth al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ, Durūs mfrghh min Mawqi‘ al-Shaykh al-Khuḍayr ‘alá al-Shabakah al-‘ankabūtīyah,
- Al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ‘Alī (al-mutawaffá: 463h), Tārīkh Baghdād, taḥqīq: Bashshār ‘Awwād, Bayrūt, Dār al-Gharb al-Islāmī, (Ṭ1), 1422h.
- Ibn Rajab, Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān al-Ḥanbalī (al-mutawaffá: 795h), Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, taḥqīq: Maḥmūd Sha‘bān wa-ākharūn, al-Madīnah al-Munawwarah, Dār al-Ghurabā’, (Ṭ1), 1417h.
- Rwābdh, Maysā’ ‘Alī, al-aḥādīth allatī ḍ‘fhā al-Bukhārī tlmyḥā fī al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ wdhkrhā tṣryḥā fī al-tārīkh al-kabīr "jam‘ wa-dirāsat", baḥth muḥakkam, Majallat Qiṭā‘ uṣūl al-Dīn, Jāmi‘at al-Azhar, almjld13, al‘dd2, 2018.
- al-Zubaydī, Aḥmad ibn Aḥmad (al-mutawaffá: 893h), al-Tajrīd al-ṣarīḥ li-aḥādīth al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ, dmshq, Mu’assasat al-Risālah, (Ṭ1), 2009M
- al-Zayyāt, Ṣalāḥ ibn ‘Alī, ‘Ādah al-Bukhārī fī Ṣaḥīḥihi "al-mafhūm, wa-al-dalālah, wa-al-athar al-Ḥadīthī", Majallat al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Jāmi‘at al-Malik Sa‘ūd al-mujallad 32, al-‘adad (1), 1441h-2020m
- al-Sabr, Muḥammad ibn Ibrāhīm, fawā’id wa-farā’id min Mukhtaṣar Ṣaḥīḥ al-Bukhārī lil-Shaykh al-Albānī, maqāl manshūr ‘alá al-Shabakah al-‘ankabūtīyah Mawqi‘ al-Alūkah, 1442h.
- Al-Sakhāwī, Shams al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd-al-Raḥmān, Fatḥ al-Mughīth sharḥ Alfīyat al-ḥadīth, taḥqīq: ‘Abd-al-Karīm al-Khuḍayr, Dār al-Minhāj, Ṭ1, 1426.
- Al-Shithrī, Sa‘d Nāṣir ibn ‘Abd al-‘Azīz, al-Riyāḍ, Dār Ishbīliyā, (Ṭ1), 1423h.
- al-Shar‘ah, Nāṣir Ibrāhīm, Ma‘ālim al-Fikr al-tarbawī ‘inda al-Imām al-Bukhārī min khilāl tarājim abwāb Kitāb al-‘Ilm fī ṣḥyḥ, al-Majallah al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah, m11 ‘4, 2014m.
- Al-Shamālī, Yāsir Aḥmad, jam‘ al-muftariq min al-ḥadīth wa-atharuhu fī al-riwāyah wa-al-ruwāh, Dār al-Furqān, Ṭ1, 1999M.
- al-Shahrānī, Allāh, Khaṣā’iṣ Manhaj al-Imām al-Bukhārī fī taṣnīf Jāmi‘ih al-ṣaḥīḥ, al-Mu’tamar al-Sanawī al-‘Ālamī, Ma‘had Dirāsāt alḥdy al-Sharīf, al-Kullīyah al-Jāmi‘īyah al-Islāmīyah al‘ālmyt-Mālīziyā, 2019m.
- Shwyḥṭ, Ibrāhīm Aḥmad, al-‘alāqah bayna al-ittisāq wa-al-insijām wa-atharuhā fī al-tamāsuk al-naṣṣī, Majallat Dirāsāt, al-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā‘īyah, al-Jāmi‘ah al-Urdunīyah, al-mujallad 45, al-‘adad (3), 2018m.
- Al-‘Aynī, Badr al-Dīn Maḥmūd (al-mutawaffá: 855h), ‘Umdat al-Qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī (D, Ṭ), (D. t).

- al-Qurṭubī, Ḍiyā' al-Dīn Aḥmad ibn 'Umar (al-mutawaffá: 656h), ikhtiṣār Ṣaḥīḥ
- Muzhir, 'Abd al-Ghanī, Qawā'id al-ikhtiṣār al-manhajī fī al-Ta'līf, Majallat al-Buḥūth al-Islāmīyah, al-'adad (59), 1420h.
- Al-Muhallab ibn Abī Ṣufrah, al-Mukhtaṣar al-naṣīḥ fī Tahdhīb al-Kitāb al-Jāmi' al-ṣaḥīḥ, taḥqīq: Aḥmad al-Sallūm, al-Riyāḍ, Dār al-tawḥīd, (Ṭ1), 1430h.
- Al-Hāshimī, 'Abd al-Ḥaqq, 'Ādāt al-Bukhārī fī Ṣaḥīḥihi, taḥqīq: Muḥammad ibn Nāṣir al-'Ajamī, al-Kuwayt, Maktab al-Shu'ūn al-fannīyah, (Ṭ1), 2007m.